الدّكتور صدوق المهدي

الوجيز في القانون التّجاري

• الأعمال التّجاريّة • التّاجر • المحل التّجاري

دار الأمة

Scanné avec CamScanner

عنوان الكتاب: الوجيز في القانون التجاري
الأعمال التجارية – التاجر – المحل التجاري
اسم المؤلف: الدكتور صدوق المهدي
الحجم: 15,5 × 23,5
عدد الصفحات: 219
ردمك: 978-9969-615-11-1
منشورات دار لايمة، 2025
الإيداع القانوني: سبتمبر- 2025

جميع الحقوق محفوظة

للتواصل معنا

القليعة-تيبازة- الجزائر
الهاتف النقال :550.085.725 (0) 213 +
WWW NLLIBRAIRIE.COM

حقوق النشر محفوظة لمنشورات دار لايمة ©2025
طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من أشكال يمنع الطباعة أو النسخ أو الترجمة أو التسجيل المرئي والمسموع أو الاختزان بالحسابات الإلكترونية وغيرها من الحقوق إلا بإذن مكتوب من دار النشر لايمة.

Scanné avec CamScanner

الفهرس

تقديم الكتاب 15

المحور الأول: مفهوم القانون التجاري. 17

المبحث الأول: التعريف بالقانون التجاري. 18

المطلب الأول: تعريف القانون التجاري وتحديد نطاقه. 18

الفرع الأول: تعريف القانون التجاري. 19

الفرع الثاني: نطاق القانون التجاري. 21

الفقرة الأولى: النظرية الذاتية أو الشخصية. 21

أولاً: مضمون النظرية الذاتية. 21

ثانياً: الانتقادات الموجهة للنظرية الذاتية. 22

الفقرة الثانية: النظرية الموضوعية أو المادية. 23

أولاً: مضمون النظرية الموضوعية. 23

ثانياً: الإنتقادات الموجهة للنظرية الموضوعية. 25

الفقرة الثالثة: مسلك المشرع الجزائري. 25

الفرع الثالث:خصائص وجود القانون التجاري. 26

الفقرة الأولى: السرعة. 26

الفقرة الثانية: الثقة والإئتمان. 27

الفقرة الثالثة: توسع رقعة النظام العام فيه. 28

الفقرة الرابعة: قانون حديث النشأة وسريع التطور. 28

المطلب الثاني: نشأة وتطور القانون التجاري. 29

الفرع الأول: نشأة القانون التجاري في العصر القديم. 29

Scanné avec CamScanner

الفقرة الأولى: الحضارة المصرية..... 30
الفقرة الثانية: حضارة ما بين النهرين..... 30
الفقرة الثالثة: الحضارة الفينقية..... 31
الفقرة الرابعة: الحضارة الإغريقية..... 31
الفقرة الخامسة: الحضارة الرومانية..... 32
الفرع الثاني: تطور القانون التجاري في العصر الوسيط..... 32
الفقرة الأولى: في الدول الأوروبية..... 32
الفقرة الثانية: لدى المسلمين..... 34
الفرع الثالث: تقنين القانون التجاري في العصر الحديث..... 36
الفقرة الأولى: في أوروبا..... 36
الفقرة الثانية: في الجزائر..... 39
المبحث الثاني: مصادر القانون التجاري وعلاقته بالقوانين الأخرى..... 40
المطلب الأول: مصادر القانون التجاري..... 41
الفرع الأول: المصادر الرسمية..... 41
الفقرة الأولى: الدستور..... 42
الفقرة الثانية: المعاهدات الدولية..... 42
الفقرة الثالثة: القانون..... 43
أولاً: التقنين التجاري..... 43
ثانياً: القانون المدني..... 44
الفقرة الرابعة: العرف..... 44
الفقرة الرابعة: الشريعة الإسلامية..... 46

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: المصادر التفسيرية. 46
الفقرة الأولى: القضاء. 46
الفقرة الثانية: الفقه. 47
المطلب الثاني: علاقة القانون التجاري بالقوانين الأخرى. 48
الفرع الأول: علاقة القانون التجاري بفروع القانون العام. 48
الفقرة الأولى: علاقة القانون التجاري بالدستور. 48
الفقرة الثانية: علاقة القانون التجاري بالقانون الإقتصادي. 48
الفقرة الثالثة: علاقة القانون التجاري بالقانون الدولي. 49
الفقرة الرابعة: علاقة القانون التجاري بالقانون الجبائي. 49
الفقرة الخامسة: علاقة القانون التجاري بالقانون الجنائي. 50
الفرع الثاني: علاقة القانون التجاري بفروع القانون الخاص. 50
الفقرة الأولى: علاقة القانون التجاري بالقانون المدني. 51
أولاً: الاتجاه المنادي بوحدة القانون الخاص. 52
ثانياً: الاتجاه المنادي بضرورة استقلال القانون التجاري. 53
الفقرة الثانية: علاقة القانون التجاري بقانون العمل. 54
المحور الثاني: الأعمال التجارية. 55
المبحث الأول: معايير تحديد الأعمال التجارية. 55
المطلب الأول: المعايير الموضوعية. 56
الفرع الأول: معيار المضاربة. 56
الفرع الثاني: معيار التداول. 58
المطلب الثاني: المعايير الشخصية. 59

Scanné avec CamScanner

الفرع الأول: معيار المقاولة..... 59
الفرع الثاني: معيار الحرفة..... 61
الفرع الثالث: معيار السبب. 62
المبحث الثاني: أهمية التمييز بين الأعمال التجارية والأعمال المدنية..... 63
المطلب الأول: الأهمية المتعلقة بالإثبات والاختصاص القضائي. 63
الفرع الأول: الإثبات..... 63
الفرع الثاني: قواعد الاختصاص القضائي..... 66
الفقرة الأولى: الإختصاص النوعي..... 66
القفرة الثانية: الإختصاص الإقليمي..... 67
أولاً: محكمة موطن المدعى عليه. 68
ثانياً: محكمة محل إبرام العقد أو تنفيذه. 69
ثالثاً: محكمة محل تنفيذ العقد. 69
رابعاً: محكمة الإتفاق على التقاضي..... 69
المطلب الثاني: الأهمية القانونية المتعلقة بخاصية السرعة والائتمان..... 69
الفرع الأول: الأهمية القانونية المتعلقة بالائتمان..... 70
الفقرة الأولى: التضامن. 70
الفقرة الثانية: تنفيذ الرهن الحيازي..... 71
الفقرة الثالثة: الإفلاس..... 71
الفرع الثاني: الأهمية القانونية المتعلقة بخاصية بالسرعة..... 72
الفقرة الأولى: الإعذار..... 72
الفقرة الثانية: المهلة القضائية أو نظرة الميسرة. 72

Scanné avec CamScanner

الفقرة الثالثة: النفاذ المعجل: 73
المبحث الثالث: تصنيف الأعمال التجارية في القانون التجاري الجزائري. 73
المطلب الأول: الأعمال التجارية بحسب الموضوع. 74
الفرع الأول: الأعمال التجارية المنفردة. 74
الفقرة الأولى: الشراء من أجل البيع. 75
أولاً: أن تتم عملية الشراء. 75
ثانياً: أن يرد الشراء على منقول أو عقار. 79
ثالثاً: أن يكون القصد من الشراء هو إعادة البيع. 80
رابعاً: أن يكون الهدف من الشراء لأجل البيع هو تحقيق الربح. 81
الفقرة الثانية: العمليات المصرفية وعمليات الصرف والسمسرة والوكالة بالعمولة..... 81
أولاً: العمليات المصرفية. 81
ثانياً: عمليات الصرف. 82
ثالثاً: عمليات السمسرة. 83
رابعاً: الوكالة بالعمولة. 85
الفقرة الثالثة: عمليات التوسط لشراء وبيع العقارات أو المحلات التجارية والقيم العقارية. 86
الفقرة الرابعة: الأعمال التجارية البحرية..... 87
أولاً: شراء وبيع لعتاد أو مؤن للسفن. 88
ثانياً: تأجير أو اقتراض أو قرض بحري بالمغامرة..... 88
ثالثاً: عقود التأمين والعقود الأخرى المتعلقة بالتجارة البحرية. 89
رابعاً: الاتفاقيات والاتفاقات المتعلقة بأجور الطاقم وإيجارهم. 89

Scanné avec CamScanner

خامساً: الرحلات التجارية. 90
الفرع الثاني: الأعمال التجارية التي ترد على شكل مقاولة. 90
الفقرة الأولى: تعريف المقاولة..... 91
الفقرة الثانية: عناصر المقاولة..... 91
أولاً: تكرار العمل 92
ثانياً: وجود تنظيم..... 92
الفقرة الثالثة: صور الأعمال التجارية التي ترد على شكل مقاولة. 92
أولاً: مقاولة الاستخراج والتحويل ومقاولة التأمينات. 92
ثانياً: مقاولات التداول..... 95
ثالثاً: مقاولة النشاط العقاري ومقاولة سفن الملاحة البحرية. 99
المطلب الثاني: الأعمال التجارية بحسب الشكل. 101
الفرع الأول: التعامل بالسفتجة والشركات التجارية ووكالات ومكاتب الأعمال. 101
الفقرة الأولى: التعامل بالسفتجة..... 101
الفقرة الثانية: الشركات التجارية. 102
الفقرة الثالثة: الوكالات ومكاتب الأعمال مهما كان هدفها..... 103
الفرع الثاني: العمليات المتعلقة بالمحلات التجارية والعقود المتعلقة بالتجارة الجوية والبحرية. 104
الفقرة الأولى: العمليات المتعلقة بالمحلات التجارية. 104
الفقرة الثانية: العقود التجارية الواردة على الملاحة البحرية والجوية..... 105
المطلب الثالث: الأعمال التجارية بالتبعية. 106
الفرع الأول: مضمون الأعمال التجارية بالتبعية. 106

Scanné avec CamScanner

الفقرة الأولى: أساس الأعمال التجارية بالتبعية..... 106
أولاً: الأساس المنطقي لنظرية الأعمال التجارية بالتبعية..... 106
ثانياً: الأساس القانوني لنظرية الأعمال التجارية بالتبعية..... 107
الفقرة الثانية: شروط الأعمال التجارية بالتبعية..... 107
أولاً: صدور الأعمال من تاجر..... 107
ثانياً: ارتباط العمل بالنشاط التجاري..... 108
الفرع الثاني: نطاق تطبيق الأعمال التجارية بالتبعية..... 108
الفقرة الأولى: تطبيقات النظرية في مجال الالتزامات التعاقدية..... 109
أولاً: عقد الكفالة..... 109
ثانياً: عقود العمل..... 110
الفقرة الثانية: تطبيق نظرية التبعية على الالتزامات غير التعاقدية..... 110
أولاً: الفعل الضار..... 110
ثانياً: الفعل النافع..... 111
المحور الثالث: التـــاجـــــر..... 113
المبحث الأول: الشروط القانونية لاكتساب صفة التاجر..... 113
المطلب الأول: إمتهان الأعمال التجارية..... 114
الفرع الأول: التعريف بالإمتهان..... 114
الفرع الثاني: عناصر المهنة..... 115
الفقرة الأولى: الاعتياد..... 115
الفقرة الثانية: القصد..... 116
الفقرة الثالثة: الإسترزاق..... 116

Scanné avec CamScanner

المطلب الثاني: الاستقلال في العمل والأهلية التجارية..... 116
الفرع الأول: الاستقلالية في امتهان الأعمال التجارية..... 116
أولا: العمال. 117
ثانياً: الوكيل أو النائب. 117
ثالثاً: مسير الشركة أو مديرها..... 117
رابعاً: التاجر المستتر..... 118
الفرع الثاني: الأهلية التجارية. 118
الفقرة الأولى: أهلية الشخص الطبيعي. 119
أولاً: أهلية الراشدون..... 119
ثانياً: ترشيد القاصر لممارسة النشاط التجاري..... 120
ثالثاً: أهلية زوج التاجر. 122
رابعاً: أهلية الأجانب..... 123
خامساً: الممنوعون من الممارسة التجارية..... 124
الفقرة الثانية: أهلية الشخص الإعتباري..... 124
المبحث الثاني: الالتزامات القانونية الناتجة عن اكتساب صفة التاجر. 126
المطلب الأول: الالتزام بمسك الدفاتر التجارية..... 126
الفرع الأول: التعريف بالدفاتر التجارية. 126
الفقرة الأولى: تعريف الدفاتر التجارية. 127
الفقرة الثانية: أهمية مسك الدفاتر التجارية..... 127
الفقرة الثالثة: الأشخاص الملزمون بمسك الدفاتر التجارية. 128
الفقرة الرابعة: أنواع الدفاتر التجارية..... 128

Scanné avec CamScanner

أولاً: الدفاتر التجارية الإجبارية. 129
ثانياً: الدفاتر التجارية الإختيارية. 130
الفقرة الخامسة: تنظيم الدفاتر التجارية..... 132
أولاً: التنظيم اليدوي التقليدي للدفاتر التجارية. 132
ثانياً: التنظيم الإلكتروني للدفاتر التجارية (أجهزة الإعلام الآلي)..... 133
الفقرة السادسة: مدة الإحتفاظ بالدفاتر التجارية. 133
الفرع الثاني: القيمة القانونية للدفاتر التجارية. 134
الفقرة الأول: دور الدفاتر التجارية في الإثبات..... 134
أولاً: حجية الدفاتر التجارية ضد التاجر..... 134
ثانياً: حجية الدفاتر التجارية لمصلحة التاجر..... 135
الفقرة الثانية: تقديم الدفاتر التجارية للإطلاع عليها..... 137
أولاً: تقديم الدفاتر التجارية إلى القضاء للإطلاع عليها. 137
ثانياً: تقديم الدفاتر التجارية إلى إدارة الضرائب..... 139
ثالثاً: تقديم الدفاتر التجارية بناءً على إتفاق: 140
الفرع الثالث: الجزاءات المترتبة على عدم مسك الدفاتر التجارية أو عدم انتظامها... 140
الفقرة الأولى: الجزاءات المدنية. 140
المطلب الثاني: القيد في السجل التجاري. 142
الفرع الأول: التعريف السجل التجاري..... 142
الفقرة الأولى: تعريف السجل التجاري ووظائفه..... 143
أولاً: تعريف السجل التجاري. 143
ثانياً: وظائف السجل التجاري. 144

Scanné avec CamScanner

الفقرة الثانية: الملزمون بالقيد السجل التجاري. 144
الفرع الثاني: إجراءات القيد في السجل التجاري. 146
الفقرة الأولى: الوثائق المطلوبة للقيد في السجل التجاري. 146
أولاً: بالنسبة للشخص الطبيعي. 146
ثانياً: بالنسبة للشخص المعنوي. 148
الفقرة الثانية: ميعاد القيد في السجل التجاري. 150
الفقرة الثالثة: ضوابط القيد في السجل التجاري. 150
أولاً: القيد الرئيسي. 150
ثانياً: القيد الثانوي. 151
الفقرة الرابعة: آثار القيد في السجل التجاري. 151
الفقرة الخامسة: الجزاءات المترتبة عند الإخلال بأحكام القيد في السجل التجاري.. 152
أولاً: الجزاءات المدنية. 152
ثانياً: الجزاءات الجنائية. 153
المحور الرابع: المحـــل التـجـــاري. 157
المبحث الأول: مفهوم المحل التجاري. 158
المطلب الأول: التعريف بالمحل التجاري. 158
الفرع الأول: التعريف اللغوي. 159
الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي. 159
الفقرة الأولى: التعريف القانوني للمحل التجاري. 160
أولاً: القانون الفرنسي. 160
ثانياً: القانون الأردني. 160

Scanné avec CamScanner

ثالثاً: القانون المصري..... 161
رابعاً: القانون اللبناني..... 161
خامساً: القانون العماني..... 161
سادساً: القانون الجزائري..... 162
الفقرة الثانية: التعريف الفقهي للمحل التجاري..... 162
أولاً: تعريف المحل التجاري في الفقه الفرنسي..... 163
ثانياً: تعريف المحل التجاري في الفقه المصري..... 164
ثالثاً: تعريف المحل التجاري في الفقه الجزائري..... 164
الفقرة الثالثة: التعريف القضائي للمحل التجاري..... 165
المطلب الثاني: عناصر المحل التجاري..... 165
الفرع الأول: العناصر المادية..... 165
الفقرة الأولى: البضائع..... 166
الفقرة الثانية: المعدات والآلات..... 167
الفرع الثاني: العناصر المعنوية:..... 168
الفقرة الأولى: الاتصال بالعملاء والشهرة التجارية..... 169
أولاً: الاتصال بالعملاء..... 169
ثانياً: الشهرة والسمعة التجارية..... 170
الفقرة الثانية: الاسم والعنوان التجاري..... 171
أولاً: الإسم التجاري..... 171
ثانياً: العنوان التجاري..... 172
الفقرة الثالثة: حقوق الملكية الفكرية (الحقوق الذهنية)..... 174

Scanné avec CamScanner

أولاً: حقوق الملكية الصناعية والتجارية. 174
ثانياً: الملكية الأدبية والفنية. 177
الفقرة الرابعة: الرخص والايجازات. 177
أولاً: نشاط استغلال وكالات السياحة والأسفار. 178
ثانياً: نشاط بيع المشروبات. 178
ثالثاً: رخصة إستغلال نشاط مؤسسات تحوز حيوانات غير أليفة. 178
الفقرة الخامسة: الحق في الإيجار. 179
المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للمحل التجاري وخصائصه. 180
المطلب الأول: الطبيعة القانونية للمحل التجاري. 180
الفرع الأول: نظرية المجموع القانوني أو الذمة المستقلة. 181
الفقرة الأولى: مضمون نظرية المجموع القانوني. 181
الفقرة الثانية: الآثار المترتبة عن الأخذ بنظرية المجموع القانوني. 181
الفقرة الثالثة: الإنتقادات الموجهة لنظرية المجموع القانوني. 182
الفرع الثاني: نظرية المجموع الواقعي. 183
الفقرة الأولى: مضمون نظرية المجموع الواقعي. 183
الفقرة الثانية: النتائج المترتبة عن الأخذ بنظرية المجموع الواقعي. 183
الفقرة الثالثة: الإنتقادات الموجهة لنظرية المجموع الواقعي. 184
الفرع الثالث: نظرية الملكية المعنوية. 185
المطلب الثاني: خصائص المحل التجاري. 186
الفرع الأول: المحل التجاري مال منقول. 186
الفرع الثاني: المحل التجاري مال معنوي. 187

Scanné avec CamScanner

الفرع الثالث: المحل التجاري ذو طابع تجاري. 188
الفرع الرابع: المحل التجاري ذو نشاط تجاري مشروع..... 188
قائمة المصادر والمراجع 191
الفهرس 207

انتهى بعون

الله وتوفيقه

Scanné avec CamScanner

عن المؤلف

د. صدوق المهدي من مواليد 1981م بماريوة ولاية غيليزان، أستاذ محاضر قسم (أ) بكليّة الحقوق والعلوم السّياسيّة في جامعة تامنغست، متحصّل على :

1- متحصّل على شهادة البكالوريا في شعبة العلوم الطبيعيّة والحياة سنة 1999، ثانوية عمر بن الخطاب عمي موسى غيليزان.

2- متحصّل على شهادة الدّراسات التّطبيقيّة الجامعيّة في المحاسبة والجباية سنة 2002، جامعة عبد الحميد مستغانم.

3- متحصّل على شهادة اللّيسانس في العلوم القانونيّة والاداريّة سنة 2013، جامعة تامنغست.

4- متحصّل على شهادة الدّكتوراه فرع القانون الخاص تخصص قانون الأعمال سنة 2019، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

مجالات البحث:

يبحث الأستاذ في مجال التّشريع والتّنظيم المعمول بهما في الصّفقات العموميّة، القانون الجبائي، المنازعات الجبائيّة، القانون التّجاري، قانون الاستثمار، قانون المنافسة، الشركات التّجاريّة، التّحكيم التّجاري، وكلّ ما يمكن أن يتداخل مع هذا المجال وله ضمن هذا الإطار عدّة مقالات ومداخلات ضمن ملتقيات وطنيّة ودوليّة.

ISBN: 978-9969-615-11-1
9 789969 615111
1/121

إمسح هذا الرّابط للاطلاع على الفهرس

القليعة - تيبازة
024 280 771
0550 085 725
WWW.NLLIBRAIRIE.COM

Scanné avec CamScanner